Journal Of the Iraqia University (74-2) September (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

المعايير الدلالية عند اللغويين

م. م. آية عبدالمحسن محمد ناصر

وزارة التربية / مديرية تربية كركوك

Semantic standards among linguists

M.M. Aya Abdel Mohsen Mohamed Nasser

Ministry of Education / Kirkuk Education Directorate

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة المعايير الدلالية عند اللغويين، وهي المعايير التي تشكل الأساس لفهم وتفسير المعاني في اللغة، يهدف البحث إلى تحليل النظريات والمناهج اللغوية المختلفة التي تناولت هذه المعايير، مع التركيز على تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية في تشكيل الدلالات وتفسيرها. كما يسعى إلى تقديم تقييم نقدي لهذه النظريات، واقتراح إطار نظري جديد يمكن أن يسهم في تحسين الفهم اللغوي وتطبيقاته، أظهرت النتائج أن المعايير الدلالية ليست مجرد قواعد ثابتة، بل تتأثر بشكل كبير بالسياقات الثقافية والاجتماعية. كما تبين أن هناك حاجة لتطوير إطار نظري أكثر شمولية يأخذ في الاعتبار هذه العوامل ويعزز من فعالية النظريات اللغوية الحالية . الكلمات المفتاحية :

معيار – العُرف– الاصطحاب اللفظي– قبول التفاوت– الدلالية) .)

Research summary

This research examines the semantic criteria used by linguists, which form the foundation for understanding and interpreting meanings in language. The study aims to analyze the different linguistic theories and methodologies that have addressed these criteria, with a focus on the impact of cultural and social factors in shaping and interpreting semantics. It also seeks to provide a critical evaluation of these theories and propose a new theoretical framework that could contribute to improving linguistic understanding and its applications. The findings revealed that semantic criteria are not merely fixed rules but are significantly influenced by cultural and social contexts. Furthermore, it became evident that there is a need to develop a more comprehensive theoretical framework that considers these factors and enhances the effectiveness of current linguistic theories. key words :

)Standard - Rooms - Verbal Association - Acceptance of Variation - Semantic(

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد . المعايير الدلالية عند اللغويين تُعد من المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين والمفكرين على مر العصور، حيث تُعتبر الدلالة أحد المكونات الأساسية للغة التي لا يمكن تجاهلها عند دراسة أي لغة أو محاولة فهم طبيعتها. فاللغة ليست مجرد أصوات وحروف تُستخدم للتواصل، بل هي نظام معقد يحتوي على طبقات من المعاني والمفاهيم التي تترابط فيما بينها بشكل دقيق، لتعبر عن تجاربنا الإنسانية وتصوراتنا للعالم من حولنا، الدلالة اللغوية ليست مجرد إشارة إلى موضوع خارجي أو تلميح إلى فكرة معينة، بل تتضمن مجموعة من العلاقات الداخلية التي تشكل معنى الكلمة أو العبارة في سياق معين. هذه العلاقات تشمل التراكيب النحوية، والروابط الدلالية بين الكلمات، بالإضافة إلى السياق الذي تُستخدم فيه اللغة والذي يلعب دوراً محورياً في تحديد المعنى، يمكن أن يتغير معنى كلمة واحدة بشكل جذري اعتماداً على السياق الذي تُستخدم فيه، وهذه الظاهرة تُعرف بـ"التعدد الدلالي"، وهو موضوع يشغل بال العديد من اللغويين الذين يسعون لفهم كيفية تشكل المعاني وكيفية تفسيرها من قبل المتحدثين والمستمعين، لقد قدم اللغويون على مر العصور العديد من النظريات والنماذج التي تهدف إلى تحليل وفهم المعايير الدلالية.

أهمية البحث:

١. يساهم البحث في تطوير فهم أعمق للغة، من خلال تحليل المعايير الدلالية التي تتحكم في بناء المعان، يساعد هذا الفهم في تحسين استخدام اللغة بشكل أكثر دقة وفاعلية في مختلف السياقات.

٢. يمكن أن يساعد البحث في تقليل حالات سوء الفهم التي قد تنشأ نتيجة لاختلاف المعاني الدلالية بين الثقافات أو السياقات المختلفة من خلال فهم هذه المعايير، يمكن تحسين التواصل بين الأفراد من خلفيات متنوعة.

٣. يُعد هذا البحث ذا أهمية خاصة للمعلمين والطلاب في مجال تعليم اللغة إذ يمكن أن يسهم في تطوير مناهج تعليمية تأخذ في الاعتبار الفروق الدلالية وتساعد الطلاب على فهم واستخدام اللغة بشكل أكثر فعالية.

٤. يمكن أن يساعد البحث في تحسين جودة الترجمة، من خلال تقديم رؤى حول كيفية التعامل مع الفروق الدلالية بين اللغات المختلفة، فهم المعايير الدلالية يمكن أن يسهم في تحقيق ترجمات أكثر دقة ووضوحًا.

٥. يضيف البحث بعدًا جديدًا إلى الدراسات اللغوية، من خلال تقديم تحليل معمق للمعايير الدلالية، هذا يسهم في تطوير نظريات لغوية جديدة ويعزز فهمنا لكيفية عمل اللغة في العقل البشري.

أهداف البحث:

١. يهدف البحث إلى تقديم تحليل شامل للمعايير الدلالية التي يعتمدها اللغويون في تفسير المعاني وفهمها، مع التركيز على المفاهيم والنظريات الأساسية في هذا المجال.

٢. يهدف البحث إلى دراسة تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية على فهم الدلالات اللغوية، وكيفية تأثير هذه العوامل على تشكل المعاني في اللغة.

٣. يسعى البحث إلى تقييم النظريات والمناهج المختلفة التي قدمها اللغويون فيما يتعلق بالمعايير الدلالية، وتحديد مدى فعاليتها في تحليل وتفسير المعاني اللغوية.

أسئلة البحث

: للتعامل مع مشكلة البحث، نطرح الأسئلة التالية:

١. ما هي المعايير الدلالية الأساسية التي يعتمدها اللغويون في تفسير المعاني اللغوية؟

٢. كيف تؤثر العوامل الثقافية والاجتماعية على تشكل وتفسير المعاني الدلالية؟

فرضيات البحث

: من خلال هذا البحث، نفترض أن:

١. المعايير الدلالية المعتمدة من قبل اللغويين تقدم تفسيرًا شاملًا ودقيقًا لمعاني الكلمات والعبارات في مختلف السياقات اللغوية.

٢. العوامل الثقافية والاجتماعية لها تأثير كبير على تشكيل المعاني الدلالية، بحيث يمكن أن تؤدي إلى اختلافات واضحة في تفسير المعاني بين الثقافات المختلفة.

٣. النظريات والمناهج اللغوية الحالية تحتوي على نقاط قوة وضعف في تفسير المعايير الدلالية، وتحتاج إلى تطوير وتحديث لتكون أكثر شمولية وفعالية.

٤. تطبيق المعايير الدلالية في مجالات مثل الترجمة وتعليم اللغة يمكن أن يسهم في تحسين دقة وفعالية التواصل اللغوي بين الأفراد من خلفيات ثقافية ولغوية مختلفة.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول فهم وتحديد المعايير الدلالية عند اللغويين، وهي مسألة معقدة تتطلب دراسة عميقة للكيفية التي تتشكل بها المعاني في اللغة وكيفية تفسيرها من قبل المتحدثين والمستمعين، على الرغم من التطورات الكبيرة التي شهدها علم اللغة على مر العصور، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الباحثين في تحديد العلاقات الدلالية الدقيقة بين الكلمات والعبارات، بالإضافة إلى تأثير السياقين الاجتماعي والثقافي على تلك المعاني.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل المعايير الدلالية كما تم تناولها في الأدبيات اللغوية السابقة.

المنهج التطبيقي: سيتم استخدام المنهج التطبيقي لدراسة كيفية تطبيق المعايير الدلالية في مجالات مثل الترجمة وتعليم اللغة.

خطة الدراسة:

– **المقدمة المبحث الأول: وفيه ثلاثة مطالب:المطلب الأول:** معيار العُرف **المطلب الثاني:** معيار العطف.**المطلب الثالث:** معيار تقارب الأصوات والمعاني.**المبحث الثاني: وفيه أربعة مطالب:المطلب الأول:** معيار اختلاف الاصطحاب اللفظي.**المطلب الثاني:** معيار قبول التفاوت.**المطلب الثالث:** معيار اختلاف مآل المعنيين.**المطلب الرابع:** معيار اختلاف الصيغة.

المبحث الأول

المطلب الأول: معيار العُرف:

تعود مادة العين والراء والفاء في اللغة العربية، إلى أصلين صحيحين،(لأبن فارس, ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م,٢٨١/٤) هما:تتابعُ الشَّيء متصلاً بعضه ببعض، والأصل الآخر: المعرفة والعرفان، ويبدو أن كلمة **العُرف** عائدة إلى الأصل الثاني، الذي هو المعرفة، ولذا فقد عُرّف العُرْف في الاصطلاح بأنه: ما استقرت النُّفوسُ عليه بشهادةِ العُقُول وتلقته الطبائع بالقبول(للجرجاني, ١٩٨٥م, ص١٤٩)وهذا التعريف عام يشمل العُرْف اللغوي المتعلق بالأسماء والمسميات، ويشمل المتعلق بما تعارفت العقول عليه من قبول الأشياء، ورفضها، واستقباحها، واستحسانها، والذي يعنينا هو (العُرف اللُّغوي)، وقد يُسَمَّى هذا العُرْف الوضع، أو الأصل، أو العرف العام، أو الحقيقة اللغوية، ويعبر بالعُرف عن الوضع الثاني الذي تؤول إليه الألفاظ بتعارف المجتمع.**يقول الرازي رحمه الله متحدثاً عن كلمة «ذلك»:** وما تقتضيه من الإشارة للبعيد فصارت كالدابَّة فإنها مختصةٌ في العُرْف بالفَرَس، وإن كانت في أصل الوضع متناولة لكل ما يدلُّ على الأرض(للرازي , ٢٥٩/٢)إن الوضع يعني عند اللغويين تلك الدلالة التي وضعت اللفظة إزاءها عند العرب باتفاق أفراد المجتمع، **يقول الجرجاني:** الوضع في اللغة: جعل اللفظ بإزاء المعنى، **وفي الاصطلاح:** تخصيص شيء بشيء متى أطلق، أو أحسن الشيء الأوَّل، فهم منه الثاني (للجرجاني ,١٩٨٥م, ص٢٥٣)هكذا قال، ويبدو لي أن المعنيين اصطلاحيان، وهما تعريفان للدلالة التي اكتسبها اللفظ بفعل تبعات الاستعمال، إن المعنى الذي يثبت للكلمة بالاستعمال، هو المعنى اللغوي، وهذا المعنى قد يتعدد فتنتقل الكلمة من معنى عرفي إلى معنى عُرفي آخر ربما يكون عاماً عند أفراد المجتمع سواء كان حدوثه بحسب الاستعمال أو الظروف المحيطة به أو بحسب ما جد في الشريعة ويُسَمَّى حينئذ المعنى الشرعي» أو «المعنى الاصطلاحي» إن كان عند فئة ثقافية خاصة .(د. رمضان عبد التواب، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م, ص٢٣٧)**يقول التهانوي العادة ثلاثة أنواع:** العرفية العامة، والعرفية الخاصة، والعرفية الشرعية.(تحقيق: علي دحروج، ١٩٩٦م , ١١٧٩/٢)إنَّ المعنى العُرفي للألفاظ هو المعنى المركزي الذي تعارفت عليه الأمة الناطقة باللغة واستوعبته، وهو ما تنصرف إليه الكلمة حينما تتخلّص من العوارض السياقية التي يمكن أن تصرفها عنه إلى غيره، يقول د. إبراهيم أنيس: كل كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجمية، أو اجتماعية، تستقل عما يمكن أن توجّه أصوات هذه الكلمة أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية التي يطلق عليها الدلالة الاجتماعية، إن العرفية في الدلالة، واستقرار المعنى في أذهان المجتمع، هو المعيار الذي يُحدد به عمل اللغوي في المعجم، فأيها دلالة استقرت في الأذهان، وارتضاها المجتمع، فهي حرية بإدراجها في المعجم، والعمل اللغوي، وحينما تقف الدلالة عند حدود العوارض الأسلوبية، أو الاستعمالات الفردية التي لا تصل إلى أن تكون إقرارا من المجتمع، وعرفية عنده، تظل في دائرة اهتمام علم الدلالة لكنها ليست في صلب عمل المعجمي، إن مهمة المعجم تقف عند حدود هذه الدلالة(د. ابراهيم أنيس, ص٤٨)**يقول د. إبراهيم أنيس مشيراً إلى الدلالة المركزية:** وهذا القدر المشترك من الدلالة هو الذي يسجله اللغوي في معجمه، ويسميه بالدلالة المركزية وأقصى ما يطمع فيه اللغوي، هو أن يجعل تلك الدلالة المركزية واضحة في أذهان الناس(د. ابراهيم أنيس, ص١٠٧)**ويقول د. تمام حسان:** يدور المعجم حول الكلمة إيضاحاً وشرحاً ليجلو منها ما نسميه المعنى المعجمي، وهذا المعنى قاصر في حقيقته عن المعنى الاجتماعي، أو الدلالي الذي يُعنى بتتبع الجملة وما يحيط به من مجريات(د. تمام حسن, ص٢٢٤)إنَّ وقوف المعجم عند حدود هذه الدلالة هو التزام بالمهمة، ووقوف عند حدود العمل، وإنْ كانت الدلالة أوسع وأشمل مما يتطلب المعجم الوقوف عنده، والوقوف عند هذا الحد لا يعني أنه يمكن وصف عمل المعجمي بالاستقراء الناقص، كما يرى بعض الباحثين المحدثين الذين تصورا أن المعجم إن لم يحط بما يمكن توليده، فهو منطلق من مبدأ الاستقراء الناقص، ففي معجم اللسانيات الحديثة، إن المعجم اللغوي لا يشتمل على جميع الأنماط الاستعمالية ذلك أن فكرة جمع المادة اللغوية قائمة على مبدأ الاستقراء الناقص، ذلك أنَّ مستعملي اللغة يمكنهم توليد ما لا يحصى من الأداءات اللغوية اعتماداً على الكفاية اللغوية، إنَّ ما تتيحه الكفاية اللغوية من قدرة على توليد ما لم ينطق تظل في دائرة الفردية لا العرفية، وفي دائرة القياس واستغلال القواعد، ولا تعني قيام المعجم على الاستقراء الناقص (د. سامي عياد حنا واخرون, ١٩٩٧م, ص١٠٠)

كما أنَّ مهمة تفسير النصوص ودراسة الدلالة شيء عام وشامل يتجاوز ما في المعجم، فالمعجم هو أداة تفسير النصوص الأولى لكن مهمة المفسر أو الدلالي تتجاوز الوقوف عند حدود الكلمة المفردة، وقد نبه على هذا عبد القاهر الجرجاني رحمه الله قديماً فقال: اعلم أن هاهنا أصلاً

أنت ترى الناس فيه صورة من يعرف من جانب، وينكر من آخر، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد.(عبد القاهر الجرجاني، ٤٢٣)فالمعرفة الدلالية لا تقف عند حدود دلالة الكلمة المفردة، ومن يتصور هذا فهو مخطئ. **يقول د. البدراوي زهران:** هناك من يظن أن علم المعنى يهتم بدراسة المعنى على مستوى اللفظة المفردة على نحو ما يجري في المعجمات وما يشبهها من كتب الثروة اللفظية التي تعنى بجمع الألفاظ وتفسيرها بوجه من الوجوه، غير أن المدققين يرون أن هذه نظرة ضيقة قنعت بالأمور السطحية.(عبد القاهر الجرجاني واخرون,١٩٨٧م,ص٢٢٠)لكن حدود الدلالة في المعجم يحكمها العرف وكل دلالة خارجة عن العرف، مما لا يزال باقياً عند حدود المتكلم الفرد في ظل المجاز والأسلوبية، فليس المعجم محلاً له، إن هذا المعيار في تصوري، هو المعيار الصحيح والسليم الذي يحكم الدلالة المعجمية، ويبين حدودها، وكل من عرف الدلالة اللغوية أو ماً إلى أن مهمة المعجم هي توضيح هذه الدلالة**يقول د. عبد الغفار هلال معرفاً الدلالة المعجمية:** هي الدلالة التي وضعها الأسلاف للألفاظ المختلفة وتكفلت ببيانها قواميس اللغة حسب ما ارتضته الجماعة واصطلحت عليه (د. عبد الغفار هلال، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م,ص١٩٦)إنَّ قيد العرفية قد اعتبر قيداً يخرج ما عداه، يقول ابن الأثير متحدثاً عن دلالة كلمة الغائط: إن المرجع في هذا وما يجري مجراه إلى أصل اللغة التي هي وضع الأسماء على المسميات، ولم يوجد فيها أن الوجه المليح يسمى شمساً، ولا أن الرجل الجواد يسمى بحراً، وإنما أهل الخطابة والشعر، توسعوا في الأساليب المعنوية فنقلوا الحقيقة إلى المجاز، ولم يكن ذلك من واضع اللغة في أصل الوضع، ولهذا اختص كل منهم بشيء اخترعه في التوسعات المجازية.(لابن الأثير،ص١|٨٧)إن كلام ابن الأثير عن اختصاص كل من الخطباء والشعراء بشيء إيماء إلى الاستعمال الفردي المتجدد باستمرار للمجاز، وأنه في حقيقته لم يصل إلى حد العرفية التي يكون بها في عداد النظام اللغوي العام الذي يظهر في تصور جميع أبناء الناطقين بالعربية ولهذا قال بعد ذلك النص: فعلمنا حينئذ أن من اللغة حقيقة بوضعه، ومجازاً بتوسعات أهل الخطابة والشعر، وفي زماننا هذا قد يخترعون أشياء من المجاز على حكم الاستعارة لم تكن من قبل ولو كان هذا موقوفاً من جهة واضع اللغة لما اخترعه أحد من بعده، ولا زيد فيه، ولا نقص منه، وهذا هو القسم الثاني، وهو القسم الذي يخرجه معيار العُرف عن حدود عمل اللغوي عامة، والمعجمي خاصة.(لابن الأثير،ص٨٧|١)إذن فمعيار العرف محدد لما يدخل في عمل اللغوي، ومخرج لما ليس من عمل اللغوي عامة، والمعجمي خاصة.**يقول د. إبراهيم أنيس:** ولذا ننعى على اللغويين القدماء مسلكهم حين خلطوا بين الصفات الخاصة، والصفات العامة، فبينما تراهم يحكمون حكماً عاماً على لغة العرب ونراهم في بعض الأحيان يقحمون في حكمهم تلك التجارب الخاصة، فيقول أحدهم مثلاً سمعت أعرابياً يقول كذا، أو سمعت امرأة من غني تقول كذا، متخذين من تلك الصفات الخاصة وجوهاً من القول، أو رخصة يضعونها جنباً إلى جنب مع الوجه العام، أو المسلك العام الذي ينتظم كل البيئة العربية (د. ابراهيم أنيس, ص٦١)إنَّ هذا الكلام يقتضي ظهور الفردية الأسلوبية في جوانب اللغة كلها أصواتاً وبنية وتركيباً ودلالة، ولست أدعي سوى هذا، لكني أتصور أن ظهور الفردية الأسلوبية في جانب الدلالة أظهر وأبرز من ظهورها في جانب الأنظمة اللغوية الأخرى، وقد ألح المحدثون منذ أن ظهرت أفكار دي سوسر على التفرقة بين اللغة والكلام أي بين الفردية والعرفية، وفي هذا إشارة إلى هذا المعيار الذي يفصل فيه في البحث اللغوي بين ما هو نظام عرفي، وبين ما هو فردي أسلوبي، إن هذا المعيار يبين بوضوح الخطأ في استخدام الحالة الفردية معياراً لقياس الدلالات اللغوية كما فعل بعض اللغويين في العصر الحديث.(د. نايف خرما, د. صلاح حسنين,٢٠٠٧م _٢٠٠٨م ,ص٢١٦,ص٥٩)فقد أشار د. أحمد مختار عمر إلى هذا المقياس فقال: «استخدم اللغويون وعلماء النفس صوراً من قياس المعنى لتحقيق عدة أغراض منها: قياس التمايزات والاختلافات في المعاني النفسية الداخلية عند الأفراد بالنسبة إلى المفاهيم المختلفة أو المعاني التي يشعر وينفعل بها هو ذاته.(د. أحمد مختار عمر، ١٩٩٣م,ص٤٢)إنَّ استخدام هذا المعيار عند علماء النفس مقبول، فالطبيب النفسي يستهدف الحالة الفردية، لكن اللغوي يستهدف النظام الذي يعترف به المجتمع، ومن الإشكال العودة في قياس المعنى إلى حالات الأفراد وانفعالاتهم التي ستؤثر فيها تجاربهم في الحياة نجاحاً وإخفاقاً، إن معنى كلمة مدرسة يجب أن يقتصر فيه على العناصر التي يتفق عليها المجتمع مكان يجتمع فيه الطلاب لتلقي العلوم واكتساب المهارات ولا يجوز أن أدخل فيه ما يشعر به الفرد؛ لأن هذا الشعور وليد التجارب الفردية التي لا حدود لها، وليس من عمل اللغوي التعلق بمثل هذا، وقد أخذت المعاجم العربية بوجه عام بهذا المعيار، فكان اهتمامها منصباً على الدلالة العرفية التي هي مناط عمل اللغوي، لكنها لم تخل من إيراد دلالات مجازية، لا تزال المجازية فيها واضحة ملحوظة، وهذا لا يعود إلى خلل في استعمال معيار العرف، لكنه راجع إلى أن مصادر بعض المعجمات كانت معاجم تفسيرية للنصوص التي وقع فيها غرابة وغموض، والكتب التي تشرح الغريب قد توضح الدلالة المجازية إذا كانت هي محل الاستغراب، وعن طريق كتب الغريب دخل المعجم العربي دلالات مجازية كثيرة (الخليل, ٦١|٧)

المطلب الثاني: معيار العطف

ظهر عند بعض اللغويين ما يستفاد منه أن العطف معيار دلالي، وأنَّه دليل على عدم ترادف اللفظين المعطوفين على بعضهما، وعلى كونهما من المتباين لفظاً ودلالة.**يقول أبو هلال العسكري:** أشار المبرد في تفسير قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ ﴾ (المائدة ٤٨)، قال: فعطف شرعة على منهاج لأن الشَّرْعة لأوَّل الشيء، والمنهاج المعظمة ومتسعه، قال: وعطف الشّيء على الشَّيء وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد كان في أحدهما خلاف للآخر، فأما إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول، فعطف أحدهما على الآخر خطأ، لا تقول جاءني زيد وأبو عبد الله، إذا كان زيد هو أبو عبد الله .(ابو هلال العسكري,ص٢٢)وبعد نقل أبي هلال لهذا النص عن المبرد، وإيراد رؤية المبرد للتباين بين المال والنَّشَب والنأي والبعد يصل إلى هذا المعيار الدلالي فيقول: والذي قال هاهنا في العطف يدلّ على أن جميع ما جاء في القرآن، وعن العرب من لفظيين جاريين مجرى ما ذكرنا من العقل واللُّب والعلم والمعرفة، والكسب والجرح، والعمل والفعل معطوفاً أحدهما على الآخر فإنما جاز هذا فيهما لما بينهما من الفرق في المعنى، ولولا ذلك لم يجز عطف «زيد» على «أبي عبدا الله» إذا كان هو هو، واضح من كلام أبي هلال رحمه الله الاعتداد بالعطف معياراً للاستدلال على تباين الألفاظ لا ترادفها.(ابو هلال العسكري,ص٢٣)إنَّ النصوص التي يظهر فيها ما يماثل عَطف الشَّرعة والمنهاج كثيرة، ومنها ما أورده العلماء من عطف – الحل والبِل – الشك والريب، حيّاك وبياك، الكذب والمين، الجوع والمسغبة، الوهن والضعف، ومع اختصاص كتاب الفروق بالتفريق بين أمثال هذه المتعاطفات إلا أن هذا المعيار حسب اطلاعي، لم يظهر في كتاب الفروق عند الدراسة التطبيقية، لكن ظهر في مقدمات الكتاب النظرية، ولم يتخذه أبو هلال وسيلة لنفي الترادف عن الألفاظ، والتفريق بين دلالتها، ولقد ظهر من كلام العلماء ما يخالف ما ذهب إليه أبو هلال العسكري، يقول ابن الأنباري رحمه الله حين تحدث عن العطف بين حَيَّاك وبَيَّاك: قال الفراء بَيَّاك معناه كمعنى حَيَّاك، وقال: وهو عند العرب بمنزلة بعداً وسُحقاً، فالسحق هو البعد، ودخلت الواو عليه، لما خالف لفظه، ومن ذلك الحديث الذي يروى عن العباس في حِلّ وبل البل هو الحل، دخلت الواو عليه لما خالف لفظه، ومن ذلك قول عَديّ:(ابو بكر الانباري, ١|٦٢)

وقدمت الأديم لراهشَيه وألفي قولها كذباً ومينـاً(لابن قتيبة واخرون,١|١٤)

فالمين هو الكذب، نسق عليه لما خالف لفظه، ومثله قول الآخر وهو طرفة:

فمالي أراني وابن عمي مالكاً متى أدنُ منه ينأ عني وَيُبعد (الاعلم الشنتمري, ص٦٨)

فنسق يبعد على ينأ لما خالف لفظه، وما أشار إليه ابن الأنباري من كلام للفراء موجود في معاني القرآن (ابو بكر الانباري,١|٣٧)، والذي ذكره الفراء، وابن الأنباري، ذكره عن العرب ابن السيد البطليوسي، فقد قال: «العرب قد تأتي بالاسمين، ومعناهما واحد، كقول الشاعر:

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتي من دونها النأي والبعد(لابن السيد البطليوسي, د. محمد عظيمة،١٩٨٠م,ص٥٠١, ١|٥٠٧)

والعطف في مثل هذه الحال بلا شك مغاير للعطف بين علمين، فالعطف بين اسمين علمين مقتضي بلا شك للمباينة والمغايرة، فإذا عُطف زيد على «أبو عبد الله» – فالثاني غير الأول بلا شك. لكن عطف المصادر والصفات من خلال النصوص التي أوردها هؤلاء العلماء ليس كذلك. بل إن كثرة إقرار العلماء له من لغويين وغيرهم يكاد يعز على الحصر؛ مما يدل على ضعف هذا المعيار، وعدم الاطمئنان إليه؛ لأنه بني على ما يقتضيه العطف بين أسماء الأعلام، ولم يلحظ الفرق بين العطف في هذه الحال، والحال عند عطف الصفات، والأفعال، حينما تعطف لتأكيد الدلالة وتقرير المعنى. إن قول جاء زيد وأبو عبد الله مقتض للفرق، ولكن قولنا ارتاب محمد، وشك، ليس بتلك الحال، وبهذا يظهر ضعف اعتماد العطف من المعايير الدلالية الدالة على التباين.(لابن هشام واخرون,١|٤٦٧)

المطلب الثالث: معيار تقارب الأصوات والمعاني

ظهر في الفكر اللغوي العربي منذ أيام الخليل وسيبويه، وابن جني التفات إلى ظاهرة تَقَارُب يحدث بين الألفاظ، وهو مؤذن بتقارب بين دلالات تلك الألفاظ، وقد سماه ابن جني رحمه الله تصاقب الألفاظ التصاقب المعاني وعقد له باباً في الخصائص، قال فيه بعد أن ذكر أنواعه وهي أن يتقارب البناء ان الثلاثيان وأن يتقارب الثلاثي والرباعي، وأن تدور التقليبات حول معنى واحد (الاشتقاق الأكبر) والرابع هو ما سماه التصاقب الذي قال فيه: ومن وراء هذا ضرب غيره، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا باب واسع. **من ذلك** قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا ﴾ (مريم ٨٣), أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهز هم هزا، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، **ويقول:** فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث، فباب عظيم واسع ونهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، فيعدلونها بها، ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدره وأضعاف ما نستشعره.(لابن جني,١٣٣١هـ _١٩١٣م,٢|١٥٩)وقد أورد ابن جني لهذا أمثلة كثيرة، وجاء السيوطي في المزهر، وجمع أمثلة أخرى من خلال أقوال العلماء **ثم**

قال: فانظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها، وكيف فاوتت العرب في هذه الألفاظ المقترنة المتقاربة في المعاني(للسيوطي,٥٣|١)إنَّ هؤلاء العلماء، مع كثرة الأمثلة التي حشدوها لهذا التقارب، لم يقولوا بمعيارية أن كل تقارب لفظي ينتج عنه تقارب معنوي، لكن كثرة الأمثلة جعلت بعض اللغويين المحدثين، يقرر قولاً ربما استظهرت من خلاله المعيارية، يقول: «إذا تقاربت أحرف بمخارجها تدانت أيضاً معانيها.(انستانس الكرملي,١٩٣٨م,ص٣)وهذا التقارب في نظري لا يصلح أن يكون معياراً، لأنه قائم على حشد أمثلة يقع فيها التقارب الصوتي مع التباعد في المعاني، بل ربما وصل إلى حد التضاد والتعاكس، مما يجعلنا أمام معجم يحتوي هذا وذاك، إن مادة «عق» و «حق» تتقاربان صوتيان لكن دلالتهما متباعدتان تماماً، **يقول ابن فارس:** العين والقاف أصل واحد يدل على الشق وإليه يرجع فروع الباب ويقول: الحاء والقاف أصل واحد، وهو يدل على إحكام الشيء وصحته.(لابن فارس, ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م,٤|٣)**وفَدَر وهَدَر:** كلمتان متقاربتان في اللفظ، وهما ضدان في المعنى، **فَدَر الفَحْل:** فتر عن الضّراب، **هَدَر الفَحْل:** ردد صوته في حنجرته، وهذا يكون له عند رغبته في الضّراب.(لابن فارس, ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م,١٥|٢)ولا تزال العوام تعبر عن حالتي فحول الإبل بـ «هَدَر وفَدَر» إلى اليوم، والمادتان متقاربتان صوتياً، والمعنى متباعد بل متضاد متقابل، مما يجعل القول بهذا المعيار محل استشكال، لا من حيث وجود الأمثلة، ولكن من حيث انضباط المعيار وشموله للجزئيات (لابن منظور,٥|٢٥٨)

المبحث الثاني

المطلب الأول: معيار اختلاف الاصطحاب اللفظي

فطن اللغويون العرب منذ فترة مبكرة، إلى أن الألفاظ المعجمية عند تكوين الجمل والنصوص (الكلام) تتابع في شكل متسلسل كحلقات متباينة في سلسلة واحدة، لا يمكن أن يتصل ما سبق منها إلا بما يناسبه ويتماشى معه، في شكل استدعائي ترتبي بحيث إذا ذكرت الأولى استدعت ما يليها وفرضتها، وقد تحدثوا عن هذا التناسب والاتساق تحت مصطلحات كثيرة منها «السَّبك» عند عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز(عبد القاهر الجرجاني، ص٢٢١) والتناسب أو المناسبة كما في الإتقان للسيوطي (للسيوطي, ٣٦٩|٣)وفي العصر الحديث ظهرت عدة مصطلحات منها التضام، والتوارد كما يظهر عند د. تمام حسان ود. محمد خطابي.(د. محمد خطابي, د. تمام حسان,١٩٩١م,ص٢٥, ص٢١٦)وقد آثرت مصطلح الاصطحاب لأنه شاع في هذا العصر، وكثر تداوله، والمراد بالاصطحاب أو المصاحبة ميل بعض ألفاظ اللغة إلى اصطحاب ألفاظ بعينها دون الأخرى، للتعبير عن فكرة ما.(د. محمد العبد,١٩٨٨م,ص١٠٣)ومنشأ الاصطحاب بين الألفاظ عائد إلى طول الاستعمال حتى ينشأ بين الألفاظ تلازم وتداع يجعل الكلمة مقترنة بالأخرى اقتراناً لا يبيح لغيرها أن تقع موقعها، مثل قولنا نبح الكلب، عوى الذئب، ثغا الجدي، ماءت القطة، ونحو هذا. إن هذا التلازم بين الألفاظ قد جُعِل معياراً للتفريق بين الكلمات المتعاطفة عند القدماء وعند المحدثين، فأما القدماء فقد ذكروه تطبيقاً دون استعمال مصطلح أو إشارة إلى أنه معيار، وأما المحدثون فقد ذكروا هذا المعيار يقول د. أحمد مختار عمر: «يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية الإشارية إذا كان التعبيران يستعملان مع نفس الشيء بنفس الكيفية، وأما القدماء فقد فرق أبو هلال العسكري بين الضعف والضعف قائلا: «إن الضُّعف بالضم يكون في الجسد، وقَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ﴾ (الروم: ٥٤) والضعف بالفتح يكون في الجسد والرأي والعقل وفرق بين التضاد والتناقض فقال: إن التناقض يكون في الأقوال، والتضاد يكون في الأفعال، يقال الفعلان متضادان ولا يقال متناقضان وبغض النظر عن إصابته في التفريق وخطئه، فالمهم هو استخدام الاصطحاب معياراً لقياس مدى التطابق وعدمه.(د. أحمد مختار عمر،١٩٩٣م,ص٢٢٣)**إن من الممكن أن يقال:**

قَعَد + الرجل

جَلَس + الرجل

بَرَك + الجمل

رَبَض + الثور

جَثَم + الطائر

فمع القعود والجلوس المصاحب واحد، ولذا يمكن القول بالترادف، ولكن لا يمكن أن يصدق على بقيَّة الألفاظ، وإن كانت تدلّ جميعاً على حالة متشابهة لهذه المخلوقات، إن استخدام هذا المعيار دليل قوي على الحكم بالترادف أو التباين، وذلك أنه يعود إلى الاحتكام إلى المستعمل بالفعل في اللغة، والاستعمال هو الحجة التي تفوق كل حجة.(د. محمد العبد١٩٨٨م,ص١١٠)

المطلب الثاني: معيار قبول التفاوت

وضع ابن السراج هذا المعيار للتفريق بين ما يظن أنه مترادف و متوارد فقال : ثم قبول معنى الكثرة والقلة، فإن كان أحدهما يقبل الكثرة والقلة، والآخر لا يقبلها، فليس هو هو، كما لو قيل عن الإنسانية هي العقل؛ لأن الإنسانية لا يقال فيها أكثر ولا أقل؛ ولأنه ليس واحد من الناس بأكثر من الآخر، والعقل يقبل ذلك فيكون أكثر وأقل، ثم إن كانا جميعاً يقبلان الكثرة والقلة، ولم يكونا يقبلان ذلك معاً، فإذا كان هذا أكثر أو أقل، كان الآخر كذلك، فإن لم يكن بهذه الحال فليس هو هو، كما لو قيل : العِشق هو الشَّبَق، فإنه ليس كلما كثر العِشق كثر الشبق لا محالة.(لابي بكر السراج,ص٣٩)إن هذا المعيار الذي وضعه ابن السراج لا يشاركه فيه غيره حسب اطلاعي، وهذا المعيار وضعه ابن السراج وهو يتضمن أمرين: **أحدهما:** أن معيار القول بالترادف أن يقبل كل واحد من اللفظين القلة والكثرة.**الآخر:** أن يترتب على القِلَّة والكثرة في أحدهما القلة والكثرة في اللفظ الآخر.وهذا المعيار في تصوري محل استشكال، فموضع تطبيق المعيار هو الترادف، والترادف معنى واحد تتوارد عليه ألفاظ، ولسنا أمام معنيين أحدهما يقبل الكثرة، والآخر لا يقبلها، بل نحن في الترادف أمام لفظين وأكثر، وقبول التفاضل أمر معنوي، سواء قبل اللفظ المعبّر به التفاضل مباشرة، أو بواسطة، إن كلمة الطويل والسُّرْحُوب كما تشير المعاجم.(الفراهيدي واخرون,٣|٣٣٢)تحملان دلالة واحدة، وكلمة طويل تقبل التفاضل فيقال: هذا أطول من هذا، وكلمة سُرحُوب لا تقبل التفاضل مباشرة؛ لأن شروط ما يقبل التفاضل لا تنطبق عليها (ابن هشام الانصاري, د. عباس حسن، ص٢٥٥٣, ٣|٣٩٥)إننا إمام معنى يقبل التفاضل والكلمتان مدلولهما واحد، ولكن إحداهما يصاغ منه أفعل مباشرة، والأخرى لا يصاغ منها أفعل مباشرة وبتطبيق هذا المعيار سنفرق بين ما قرر العلماء توارده في المعنى وتوافقه مما يُضعف كفاية هذا المعيار.(د. عباس حسن،٣|٣٩٥)

المطلب الثالث: معيار اختلاف مآل المعنيين

وضع أبو هلال العسكري هذا المعيار للاحتكام إليه في التفريق بين ما يراد الحكم على اتفاقه وترادفه، أو افتراقه وتباينه يقول: «فأما ما يُعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهها فأشياء كثيرة، ومنها اعتبار ما يؤول إليه المعنيان(ابو هلال العسكري,ص٢٥) ويقول: وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار ما يؤول إليه المعنيان فكالفرق بين المزاح والاستهزاء، وذلك أن المزاح لا يقتضي تحقير الممازح ولا اعتقاد ذلك فيه، ألا ترى الممازح يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك، فلا يدل ذلك منه، على تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم، ولكن يدلّ على استئناسه بهم والاستهزاء يقتضي تحقير المستهزأ به، فظهر الفرق بين المعنيين بتباين ما دلا عليه وأوجباه.(ابو هلال العسكري,ص٢٥)لقد استخدم أبو هلال هذا المعيار مرة واحدة، والملاحظ أن استخدامه إنما وقع في كلمتين لم يقل أحد: إن بينهما ترادفاً على حد علمي، فلم ألحظ في المعجم من ربط بين المزاح والاستهزاء، ولذا فإن استخدامه لهذا المعيار في ذلك المثال تحصيل حاصل، لا يمكن أن يستدل به من خلال المثال على إمكانية تطبيق المعيار والاستفادة منه(ابو هلال العسكري,ص٢٧) إنَّ عبارة «ما يؤول إليه» في هذا المعيار توضح أن أبا هلال استغل دلالة «الالتزام» وهي وإن كانت دلالة لفظية، إلا أنها ليست دلالة باللفظ نفسه، بل هي من خارجه، فالذي يستتبع الاستهزاء هو التحقير، والتحقير لا يستتبع المزاح. ويبدو أن المعيار، ولو طبق على كثير من الألفاظ التي فَرَّق بينها بعض العلماء ومنهم أبو هلال، لظهر أن هذا المعيار يجعلها مترادفة لا متباينة، لقد فرق بعض اللغويين بين كلمات لو طبق عليها هذا المعيار لصار دليلاً على القول بالترادف، لا التباين، يقول ابن فارس متحدثاً عما يظن أنه مترادف: **وقال آخرون:** ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر، قالوا: وكذلك الأفعال، نحو مضى، وذهب، وانطلق، وقعد، وجلس، ورقد، ونام، وهجع، قالوا: ففي قعد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب، لقد فرقوا بين قعد وجلس، مستدلين بمبدأ حالة القيام، يقول ابن فارس: فيكون القعود عن قيام والجلوس عن حاله هي دون الجلوس.(لأحمد بن فارس,ص٦٠)

ولو أخذنا بمعيار أبي هلال لتساوى القعود والجلوس؛ لأن النتيجة المترتبة هي هذه الحالة التي آل إليها الشخص، فالمآل قد اتحد، وكذلك يقال في الصارم والحسام، لأن النتيجة هي الدلالة على هذه الآلة، وكذلك في أسماء الأسد (الضيغم – والضرغام – والغَضَنفر) فهذه الألفاظ وإن اختلف اشتقاقها ومبدأ إطلاقها، إلا أنها آلت إلى استدعاء صورة الأسد في الذهن بغضّ النظر عن ما يستدعيه الأصل الاشتقاقي، كما يظهر ضعف هذا المعيار فيما لو طبق على كلمات متباينة، ولكنها تؤول إلى شيء متحد، إن الخنق واللكز والضرب والتغريق يؤدي جميعه إلى الموت.(لأحمد بن فارس,ص٦٢)

المطلب الرابع: معيار اختلاف الصيغة

اتخذ أبو هلال العسكري هذا المعيار للتفريق الألفاظ المترادفة. ففرق به بين دلالات بعض الألفاظ كتفريقه بين لفظي الاستفهام والسؤال يقول: وأما الفرق الذي توجبه صيغة اللفظ، فكالفرق بين الاستفهام والسؤال؛ وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم، أو يشك فيه؛ لأن المستفهم

طالب لأن يفهم، وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم، وعما لا يعلم، فصيغة الاستفهام هي استفعال، وكل صيغة من الأسماء والأفعال، فمعناه مختلف، مثل الضَّعف والضعف، والجهد، وغير ذلك مما يجري مجراه.(ابو هلال العسكري,ص٢٧,ص٣٧)إنَّ اختلاف اللفظ وتباينه هو شرط أساسي في القول بالترادف، فالمترادف هو ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه إنَّ مسألة الترادف مسألة دلالية ومعيارها يجب أن يكون هو الدلالة واتفاقها، أما اللفظ والصيغة التي جاء عليها اللفظ فشيء آخر، إن كلمة الاستفهام والطلب التي وقع بينهما التفريق عند أبي هلال، لم يقرر الاختلاف بينهما من ناحية اللفظ. بل إن الفرق الذي أورده رحمه الله عائد إلى الدلالة لا إلى اللفظ، فقد قال: وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم، أو يشك فيه وكذلك فعل رحمه الله في التفريق بين الضَّعْف والضُّعف» فقد قال: إن الضُّعف بالضم يكون في الجسد خاصة، والضعف بالفتح يكون في الجسد، والرأي، والعقل يقال: في رأيه ضعف، ولا يقال فيه ضعفوما عند أبي هلال هو نفسه الذي في كتاب العين وقد جاءت ألفاظ كثيرة في العربية بصيغة فعل وفَعَل – وحكم عليها العلماء بالترادف لما اتحدت الدلالة،(لابن الجزري، ٢|٣٤٥) ومنها:

الدأْب والدأَب (للجوهري, ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م,ج١|ص١٢٣)

النُّصْب والنَّصَب (للجوهري, ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م,ج١|ص٢٢٤)

اللهجة واللَّهَجَة (للجوهري, ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م,ج١|ص٢١٩)

السَّحْر والسَّحَر(للجوهري, ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م,ج١|ص١٤٧)

وهذا مما يضعف جعل الاختلاف في الصيغة معياراً للحكم بالتباين أو الترادف، فقد تتباين الصيغ والمعاني واحدة، وقد تتباين الصيغ والمعاني متباينة.(لابن الجزري،٢|٣٤٥)

الخاتمة

تناول هذا البحث مفهوم العرف كمعيار دلالي مهم في اللغة العربية، واستعرضت تطور هذا المعيار وتأثيره على فهم النصوص اللغوية، من خلال تحليل مواقف العلماء القدامى والمحدثين حول دلالة الألفاظ والعلاقة بين الكلمات والمعاني، **توصلت إلى مجموعة من النتائج، وهي:**

١. يعتبر العرف في اللغة العربية من الأصول التي تبنى عليها الدلالات اللغوية. يتجلى هذا في اعتماد المجتمعات على معاني معينة للألفاظ نتيجة الاستخدام المتكرر والتداول الاجتماعي.

٢. العرف يعبر عن المعاني التي استقرت في أذهان المجتمع، في حين أن المعاني الاصطلاحية قد تخص فئات ثقافية معينة أو تتعلق بالمعاني الشرعية التي ظهرت نتيجة التشريع.

٣. يمثل العرف المعيار الأساسي في تحديد المعاني التي تدخل ضمن المعاجم اللغوية، حيث يتم اعتماد الدلالات التي استقر عليها المجتمع.

٤. تناولت الدراسة العطف كمعيار دلالي لمعرفة مدى اختلاف أو تشابه المعاني بين الألفاظ المعطوفة. على الرغم من تأييد بعض العلماء لهذا المعيار، إلا أن الدراسة كشفت عن ضعف اعتماده بشكل مطلق، خاصة عند عطف الصفات والأفعال.

٥. تناولت الدراسة ظاهرة تقارب الأصوات وما يتبعها من تقارب في المعاني، وقد أظهر تحليل نصوص العلماء القدامى أن هناك علاقة بين تقارب الحروف والمعاني، مما يؤكد على أهمية دراسة الأصوات في فهم الدلالات اللغوية.

التوصيات:

وتكمن التوصيات في:

١. تعزيز دراسة العرف في السياق اللغوي.

٢. إعادة النظر في معيار العطف.

٣. تشجيع البحث في تقارب الأصوات والمعاني.

٤. تطوير المعاجم اللغوية.

المصادر والمراجع

١.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢.تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: عبد الغفور عطار، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.

٣.التطور الدلالي مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٤.التعريفات للجرجاني، مكتبة لبنان، ١٩٨٥م.

٥.الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. سعيد سعودي، دار الرشيد، ١٩٨٠م.
٦.دراسات في أسلوب القرآن، د. محمد عظيمة، مطبعة حسان، القاهرة.
٧.دراسات في اللغة، أ.د. صلاح حسنين، ط ٢، مكتبة الآداب، ٢٠٠٧م – ٠٠٨ – ٢٠٠٨م.
٨.دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: ياسين الأيوبي، ط ١، المكتبة العصرية.
٩.رسالة الاشتقاق لابن السراج، تحقيق: محمد الدرويش وزميله، نسخة مصورة على الشبكة.
١٠.الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
١١.عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني د. البدراوي، زهران ط٤، دار المعارف، ١٩٨٧م.
١٢.علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ط٤، عالم الكتب، ١٩٩٣م.
١٣.علم اللغة بين القديم والحديث د. عبد الغفار هلال، ط٢، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦.
١٤.فروق لغوية مغفول عنها في فصحانا المعاصرة، أ.د. محمد يعقوب تركستاني، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٣٧ هـ – ٢٠١٦م.
١٥.كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: علي دحروج، ط ١، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، ١٩٩٦م.
١٦.لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.
١٧.لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، د. محمد خطابي، ط ١، المركز الثقافي، بيروت، ١٩٩١م.
١٨.المثل الثائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت.
١٩.المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وزميله، ط٣، مكتبة دار التراث القاهرة.
٢٠.معجم اللسينات الحديثة د. سامي عياد حنا، د. كريم زكي حسام الدين د. نجيب جريس، ط١، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٧م.
٢١.مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق عبد السلام هارون، دار لجبل، بيروت، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
٢٢.النحو الوافي، د. عباس حسن، ط ١٥، دار المعارف، القاهرة.
٢٣.النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: على الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

Sources and References

1. The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah by Ibn Hisham, edited by: Youssef Al-Baqaei, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution.
2. Taj Al-Lugha and Sahih Al-Arabiyyah by Al-Jawhari, edited by: Abdul Ghafour Attar, ed., Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, 1404 AH - 1984 AD.
3. Semantic Development: Its Manifestations, Causes, and Laws, Dr. Ramadan Abdel Tawab, ٣rd ed., Al-Khanji Library, Cairo, 1417 AH - 1997 AD.
4. Al-Ta'rifat by Al-Jurjani, Lebanon Library, 1985 AD.
5. Al-Halal fi Istah Al-Khalil min Kitab Al-Jamal by Ibn Al-Sayyid Al-Batalyusi, edited by: Dr. Saeed Saudi, Dar Al-Rasheed, 1980 AD
6. Studies in the Style of the Qur'an, Dr. Muhammad Azima, Hassan Press, Cairo.
Studies in Language, Prof. Dr. Salah Hassanein, ٢7. nd ed., Maktabat al-Adab, 2007-2008.
8.Evidence of the Miracle, Abdul Qaher Al-Jurjani, edited by: Yassin Al-Ayyubi, 1st ed., Al-Maktaba Al-
9. Epistle on Derivation by Ibn Al-Sarraj, edited by: Muhammad Al-Darwish and his colleague, photocopied
10. Al-Sahibi in the Jurisprudence of Language by Ahmad ibn Faris, edited by Ahmad Saqr, Issa Al-Babi Al-
11. The Linguist Abdul Qaher Al-Jurjani, Dr. Al-Badrawi, Zahran, 4th ed., Dar Al-Maaref, 1987 AD.
12. Semantics, Dr. Ahmed Mukhtar Omar, 4th ed., Alam Al-Kutub, 1993 AD.
13. Linguistics between the Ancient and the Modern, Dr. Abdul Ghaffar Hilal, 2nd ed., 1406 AH - 1986 AD
14. Overlooked Linguistic Differences in Our Contemporary Classical Arabic, Prof. Dr. Muhammad Yaqub Turkistani, 1st ed., King Saud University, Riyadh, 1437 AH 2016 AD.
15. Index of Art Terminology, edited by: Ali Dahrouj, 1st ed., Maktabat Lubnan Nashirun Beirut, 1996 AD.
16. Lisan al-Arab by Ibn Manzur, Dar Sadir, Beirut.
17. Text Linguistics: An Introduction to Discourse Coherence, Dr. Muhammad Khattabi, (199 AD.
18. The Rebellious Proverb in the Literature of the Writer and Poet by Ibn al-Athir, edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Modern Library for Printing and Publishing, Beirut
19. Al-Muzhir fi Ulum al-Lugha wa Anwahiha, by al-Suyuti, edited by Muhammad Ahmad Jad al-Mawla and his colleague, 3rd ed., Dar al-Turath Library, Cairo.
20. Dictionary of Modern Linguistics, by Dr. Sami Ayyad Hanna, Dr. Karim Zaki Hussam ed., 1997 AD.
21. Maqayis al-Lugha, by Ibn Faris, edited by Abd al-Salam Harun, Dar al-Jabal, Beirut, 1420 AH - 1999 AD.
22 . Al-Nahhu Al-Wafi, Dr. Abbas Hassan, 15th edition, Dar Al-Maaref, Cairo.
23. Al-Nashr fi al-Qira'at al-'Ashr, by Ibn al-Jazari, edited by Ali al-Daba', Al-Matba'at al-Tijariyyah al-Kubra